

فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية اليوم

فرج ناصر

أكد مدير إدارة الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية العقيد محمد العدواني أن الإدارة سوف تفتح باب الترشح ابتداء من اليوم 20 مايو لمدة عشرة أيام تنتهي يوم التاسع عشر من الشهر الجاري وذلك من الساعة السابعة والنصف صباحا وحتى الساعة الواحدة والنصف ظهرا.

وأضاف أن من شروط الانتخاب أن يكون المرشح كويتي الجنسية بصفة أصلية كما عليه اصطحاب المستندات وهي شهادة الجنسية الأصلية وعدد 2 صور شخصية ورسوم التامين وهي 50 ديناراً وأن يكون اسمه مدرجا في أحد الجداول الانتخابية. وكشف مصدر مسؤول أنه لا يجوز لأي مرشح أن يترشح في أكثر من دائرة وإذا تبين



علي مراد



العقيد محمد العدواني

انه مرشح في أكثر من دائرة ويجب عليه التنازل عن ترشيح نفسه فيما زاد على دائرة واحدة قبل اغلاق باب الترشح فإذا لم يفعل اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن. وفقا لأحكام القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له. وبناء على القرار الوزاري رقم (2166 لسنة 2014) بدعوة

الناخبين للانتخابات التكميلية لأعضاء مجلس الأمة في الدوائر الانتخابية (الثانية والثالثة والرابعة) والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ملحق العدد رقم (1184) الصادر يوم الاثنين الموافق 2014/5/19.

يفتح باب الترشح للانتخابات التكميلية لأعضاء مجلس الأمة في الدوائر الانتخابية (الثانية والثالثة والرابعة) اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2014/5/20 ويستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الموافق 2014/5/29. ويسر وزارة الداخلية أن توجه عناية كل من يريد الترشح لعضوية مجلس الأمة - من الناخبين الكرام - مراعاة التالي: في شأن أول: شروط الترشح: يشترط فيمن يريد أن يرشح نفسه أن تتوافر فيه الشروط التالية:

1 - أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون. 2 - أن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب. 3 - ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية. 4 - أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها. 5 - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. ثانياً: كيفية الحصول على طلب الترشح وتقديمه: 1 - يتقدم طلب الترشح الى إدارة شؤون الانتخابات في المقر الكائن بمنطقة الشويخ السكنية (ب) مقابل الجمعية، وذلك من الساعة السابعة والنصف صباحا وحتى الساعة الواحدة والنصف ظهرا لتسلم طلب الترشح الذي أعد لهذا الغرض مصطحبا معه شهادة

الجنسية الاصلية وعدد (2) صورة شخصية. 2 - يتولى طلب الترشح بنفسه كتابة البيانات المبينة بطلب الترشح وتوقيعه. 3 - يدفع طلب الترشح مبلغ التأمين المنصوص عليه في المادة (21) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة، وقدره خمسون دينارا مقابل حصوله على إيصال بالسداد. 4 - يتوجه طلب الترشح أثناء ساعات الدوام الرسمي خلال الفترة المحددة لفتح باب الترشح الى مخفر الشرطة الواقع بمقر الدائرة الانتخابية التي يريد ترشيح نفسه فيها ليقدم الطلب إليها. ثالثاً: كيفية التنازل عن الترشح: 1 - يتقدم طلب الترشح الى مخفر الشرطة الواقع بمقر الدائرة الانتخابية التي يريد ترشيح نفسه فيها ليقدم الطلب إليها. ثانياً: كيفية التنازل عن الترشح: 1 - يتقدم طلب الترشح الى مخفر الشرطة الواقع بمقر الدائرة الانتخابية التي يريد ترشيح نفسه فيها ليقدم الطلب إليها. ثانياً: كيفية التنازل عن الترشح: 1 - يتقدم طلب الترشح الى مخفر الشرطة الواقع بمقر الدائرة الانتخابية التي يريد ترشيح نفسه فيها ليقدم الطلب إليها.

في موعد أقصاه قبل ميعاد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل. رابعاً: لا يجوز أن يرشح احد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية، وإذا تبين أنه مرشح في أكثر من دائرة يجب عليه التنازل عن ترشيح نفسه فيما زاد عن دائرة واحدة قبل اغلاق باب الترشح فإذا لم يفعل ذلك اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن. خامساً: إذا كان من يريد ترشيح نفسه من الفئات المبينة بعد، فعليه مراعاة أحكام المادة (23) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له. 1 - متولو الوظائف العامة لا يجوز لهم ابتداء من اليوم التالي لقف باب الترشح حتى انتهاء عملية الانتخاب ممارسة أي اختصاص من اختصاصات وظيفتهم.

2 - الوزراء ورجال القضاء، والنيابة العامة، وأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات لا يجوز لهم ترشيح أنفسهم بصفة مستقلة إلا إذا استقالوا مسبقاً من وظائفهم. 3 - رؤساء لجان قيد الناخبين وأعضاؤها وأقرباؤهم من الدرجة الاولى لا يجوز لهم ترشيح أنفسهم في دوائر عمل هذه اللجان ما لم يكونوا قد تنحوا عن الاشتراك في أعمالها. سادساً: إذا كان من يريد ترشيح نفسه من أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات، فعليه مراعاة نص المادة (3/13) من القانون رقم (53 لسنة 2001) في شأن الإدارة العامة للتحقيقات. سابعاً: إذا كان من يريد ترشيح نفسه من رجال الجيش او الشرطة، فعليه ان يقدم ما يثبت انتهاء خدمته العسكرية عند تقديم طلب الترشح.

الرويعي: قضية البدون صناعة حكومية وفكرة التهجير مرفوضة

امرا الزاميا ومواجهة فئة غير المستحقين منهم بالمستندات الكفيلة بأخراج جنسياتهم الاصلية وبالتالي فلن تكون هناك حاجة الى تسكينهم في دولة اخرى.

وقال الرويعي في تصريح صحافي امس الاثنين انه نتيجة عدم التعامل الحكومي الصحيح مع قضية البدون فقد كبرت ازمة البدون حتى اصبحت ازمة انسانية واقتصادية واجتماعية وايضا نفسية.

وبشان ما تم تناوله حول وجود نية حكومية لتهجير البدون الى دولة اخرى قال الرويعي ان فكرة التهجير مرفوضة وحل قضية البدون يكون من خلال تحديد الفئة المستحقة منهم وبذلك يكون منح ابناء هذه الفئة الجنسية

أكد النائب د. عودة الرويعي ان قضية البدون هي صناعة حكومية بحثة، نتيجة مباطلتها وتسويقها

مباشرة.

وقال الرويعي في تصريح صحافي امس الاثنين انه نتيجة عدم التعامل الحكومي الصحيح مع قضية البدون فقد كبرت ازمة البدون حتى اصبحت ازمة انسانية واقتصادية واجتماعية وايضا نفسية.

وبشان ما تم تناوله حول وجود نية حكومية لتهجير البدون الى دولة اخرى قال الرويعي ان فكرة التهجير مرفوضة وحل قضية البدون يكون من خلال تحديد الفئة المستحقة منهم وبذلك يكون منح ابناء هذه الفئة الجنسية

د. عودة الرويعي

أثنى على أسلمة عمليات الصندوق الكويتي للتنمية الحريجي يُشيد بموافقة «التشريعية» على منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة

تطالب بتطبيق الشريعة ليستمد محدودية وان نهج أسلمة القوانين يهدد وعقلانية بحظي بتأييد واسع، موضحاً أن السعي نحو أسلمة القوانين ينطبق تماما مع الدستور الذي نص في المادة الثانية من ان دين الدولة الإسلام وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وأشارت المتكرة التفسيرية للدستور الى ان نص المادة الثانية من الدستور «إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك، ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة..»

وتابع الحريجي اللجان المختصة - التي أحيل إليها المقترحان بشأن منع البيع والشراء وقت صلاة الجمعة وبشأن أسلمة عمليات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - بسره أيضاً مجلس الأمة للتصويت عليها وإحالتها إلى الحكومة لتنفيذها التزاماً بنص الدستور ونص المتكررة التفسيرية.

ولفت الى انه يتفق في تفهم الغلبة النيابية وكذلك الحكومة لأهمية المقترحين وإقرارهما لتتوافق القوانين مع الشريعة الإسلامية وتحل البركة على الكويت وأهلها وثراتها.

وذكر الحريجي أن اقتراح منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة نص على ان «يمنع البيع والشراء في الأسواق والمجمعات التجارية والجمعيات التعاونية والمطاعم قبل موعد صلاة الجمعة بصفة ساعة، وحتى الانقضاء من الصلاة ومعاقبة من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وغلق المحل المخالف لمدة شهر» موضحا

أن القانون مقترح على منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة دون غيرها من الصلوات نظرا لوجود

أشاد مراقب مجلس الأمة النائب سعدون الحريجي بموافقة اللجنة التشريعية في مجلس الأمة على اقتراحين بقانون قدمهما مع عدد من النواب، الاقتراح الأول بشأن منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة، والاقتراح الثاني بشأن تحويل عمليات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتكون متفقة مع الشريعة الإسلامية، وتعيين هيئة رقابة شرعية على أعضاء وعمليات الصندوق.

وقال الحريجي في تصريح صحافي: ان تلك الموافقة على الاقتراحين من قبل اللجنة التشريعية هي موافقة يشكر عليها رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة، وتؤكد ان الاصوات التي

تطالب بتطبيق الشريعة ليستمد محدودية وان نهج أسلمة القوانين يهدد وعقلانية بحظي بتأييد واسع، موضحاً أن السعي نحو أسلمة القوانين ينطبق تماما مع الدستور الذي نص في المادة الثانية من ان دين الدولة الإسلام وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وأشارت المتكرة التفسيرية للدستور الى ان نص المادة الثانية من الدستور «إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك، ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة..»

وتابع الحريجي اللجان المختصة - التي أحيل إليها المقترحان بشأن منع البيع والشراء وقت صلاة الجمعة وبشأن أسلمة عمليات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - بسره أيضاً مجلس الأمة للتصويت عليها وإحالتها إلى الحكومة لتنفيذها التزاماً بنص الدستور ونص المتكررة التفسيرية.

ولفت الى انه يتفق في تفهم الغلبة النيابية وكذلك الحكومة لأهمية المقترحين وإقرارهما لتتوافق القوانين مع الشريعة الإسلامية وتحل البركة على الكويت وأهلها وثراتها.

وذكر الحريجي أن اقتراح منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة نص على ان «يمنع البيع والشراء في الأسواق والمجمعات التجارية والجمعيات التعاونية والمطاعم قبل موعد صلاة الجمعة بصفة ساعة، وحتى الانقضاء من الصلاة ومعاقبة من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وغلق المحل المخالف لمدة شهر» موضحا

سعدون الحريجي

عسكر يشكر «التشريعية» لموافقتها على اقتراحاته لزيادة المرتبات ومنحة المتقاعدين



عسكر العنزوي

ثمن النائب عسكر العنزوي موافقة اللجنة التشريعية بمجلس الأمة على 4 مقترحات شعبية تقدم بها تستهدف تحسين أحوال المواطنين من مدينيين وعسكريين وزيادة دخولهم لمواجهة غلاء المعيشة، متمنيا سرعة إقرار تلك المقترحات باللجان المختصة لتعرض على المجلس في أقرب فرصة لإقرارها وإدخال البسملة على الأسر الكويتية التي تعاني من زيادة الاعباء المالية وارتفاع الاسعار مع قلة الدخل.

وقال عسكر في تصريح صحافي: اننا نوجه الشكر إلى اللجنة التشريعية رئيسا ومقررا وأعضاء لموافقته على اقتراحي بشأن إعادة النظر كل 3 سنوات في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية بزيادتها في ضوء زيادة نفقات المعيشة، واستحقاق المؤمن عليه عند إحالته إلى التقاعد منحة تعادل معاش شهرين، وتمنى عسكر على لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية التي أحيل إليها الاقتراحان أن تسارع في نظرهما وإقرارهما وإحالتها للمجلس للتصويت عليها لتحسين مستوى الدخل لدى المواطنين ومساعدتهم على مواجهة غلاء المعيشة المتزايدة كل يوم.

وأضاف عسكر ان اللجنة التشريعية وافقت مشكورة ايضا على اقتراحين تقدم بهما بشأن قوة الشرطة وهما معاملة العسكريين الخليجيين العاملين في سلك الشرطة معاملة الكويتيين، والاقتراح الآخر هو احتفاظ عضو قوة الشرطة بكامل رصيده اجازته الدورية التي لم يحصل عليها ولم يتقاض بدلها نقدا بما لا يزيد عن 3 اشهر في السنة والتي تهدف الى تحفيز وتشجيع رجال الشرطة على اداء مهمتهم في حفظ الأمن والاستقرار في ربوع البلاد وتعويضهم عما يلاقونه من مخاطر في أثناء عملهم، مما يسير الى انه تمت إحالتهما للجنة الداخلية والدفاع البرلمانية التي يترأسها عسكر، لافتا الى ان اللجنة ستجتمع قريبا لقرار المقترحين.

العميري يخوض انتخابات «الثالثة»



د. عيسى العميري

قرر د. عيسى العميري خوض الانتخابات التكميلية عن الدائرة الثالثة بعد مشاورات عدة مع الدواوين وابتداء الدائرة معلنا مصلحة الوطن والمواطن وما يتطلبه الوطن من التعاون والتكاتف في هذه الفترة الحساسة.

الطريجي يستفسر عن أسباب عدم التزام ديوان المحاسبة بقانون إنشائه

الاعلان عن الوظائف الفنية في قطاعات الديوان الفنية للرقابة اللاحقة ورقابة الاداء للموظفين غير الكويتيين واللجان المعنية بمقابلتهم والمفاضلة بينهم.



د. عبدالله الطريجي

لتزويدي بالآتي. 1- اسباب عدم التزام ديوان المحاسبة بنص المادتين 78 و79 من قانون إنشائه. 2- اسباب قيام ادارة ديوان المحاسبة بوقف التعيينات للكوادر الكويتية الفنية وتحديد في القطاعات الفنية للرقابة اللاحقة خلال الثلاث سنوات الاخيرة واقتصاص التعيين في الجالات والقطاعات المذكورة للموظفين غير الكويتيين لذات الفترة.

3- بيان تفصيلي بكل اسماء الموظفين الفنيين المعينين في القطاعات الفنية للرقابة اللاحقة ورقابة الاداء في ديوان المحاسبة مرفقا بها مسماياتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم ورواتبهم وكل الامتيازات المالية والعينية المقررة لهم. 4- الاجراءات المتخذة في

وجه النائب د. عبدالله الطريجي رسالة الى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جاء فيها بينت المادة 78 من قانون انشاء ديوان المحاسبة حجم رقابته المالية على الجهات المشمولة برقابه بنسبة 100٪ واستثناء من الاصل العام يجوز لرئيس الديوان في احوال الضرورة القصوى ولاعتبارات يملئها الصالح العام تخفيض نسبة المراجعة.

كما اكدت المادة 79 على ان تعود المراجعة الى نسبتها الاصلية بمجرد زوال الاسباب التي دعت الى تقرير تخفيض هذه النسبة وفقا لاحكام المادة السابقة.

قدم النائب حمود الحمدان اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا للمطالبة المستمرة بتشديد الرقابة على الشاحنات التي تقل البضائع إلى داخل الكويت عبر المنافذ الحدودية والتي تتوجه إلى مراكز التفتيش التابعة لإدارة الجمارك في منطقة الصليبية ولخطورة الأمر من الناحية الأمنية في البلاد واستغلال البعض لهذه الثغرة في إدخال المنوعات من السلاح والمشروبات وغيرها، ولوضع حد لعملية التهريب التي تتم

عن طريق الشاحنات والتي يصعب تفتيشها تفتيشا دقيقا نظرا لضخامة حجمها وكثرة عددها وتأثيرها السلبي على البيئة والإسفلت وزيادة الأحمال الشديدة والحوادث. لذا اقترح: العمل على إضافة وزيادة مراكز التفتيش لإدارة الجمارك على الحدود والتزويل للشاحنات القادمة بالبضائع إلى الكويت في جميع المنافذ الحدودية (الجنوبية والشرقية والغربية) وذلك لتسهيل مهمة مراكز الحدود ووضع حد لعملية التهريب.

وجه النائب ركان النصف سؤالاً برلمانياً إلى وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبد العزيز الإبراهيم جاء فيه: من منظور الرؤية والأهداف الاستراتيجية لسوزارة الكهرباء والماء، والحرص على حسن إدارة المنظومة المائية كونها أحد أهم موارد الدولة الحيوية، لذا يرجى تزويدي بالآتي: ما الاشتراطات المتبعة من قبل الوزارة على جميع الشركات

التجارية التي تستخدم المياه المدعومة في منتجاتها أو تعيد تعبئة المياه المحلاة (المدعومة من الدولة)؟ وما الكمية السنوية المستخدمة (من المياه المدعومة) لإعادة البيع أو التي يتم استخدامها في إنتاج الأصناف من قبل الشركات كل على حدة؟ وما الشروط الجزائية لأي شركة تتبيع منتجاتها باستخدام المياه المدعومة خارج الكويت؟



حمود الحمدان

النصف يسأل الإبراهيم عن استخدام الشركات للمياه المدعومة



ركان النصف

حماد: الانتخابات التكميلية ستشهد مشاركة شعبية كبيرة

توقع النائب سعدون حماد إجراء الانتخابات التكميلية في 26 يونيو المقبل، وأن تشهد الانتخابات مشاركة شعبية كبيرة، مبينا أن أداء القسم للنواب الجدد سيتم قبل نهاية دور الاعتقاد الحالي، حتى يتمكنوا من المشاركة في أعمال اللجان البرلمانية التي سيتم حللهم فيها، اما بالانتخاب أو بالتركية. وأوضح حماد ان استقالة النواب الخمس لن تعوق المجلس من استكمال أعماله، بل ان تأثيرها سينحصر في المسميات ان سيكون هناك نواب سابقون ونواب جدد.



سعدون حماد